هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات الماليـــة الإسلامية

(المؤتمر الثانـي للهيئـات الشــرعيـــــــــة)

التنسيق بين الهيئات الشرعية والحاجة إلى إصدار معايير شرعية

إعداد
الدكتور عبد الستار أبو غدة

بر عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

التنسيق بين الهيئات الشرعية
والحاجة إلى إصدار معايير شرعية

إمكانية التنسيق بين الهيئات الشرعية :

إن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بينها صعيد مشترك وهو انبثاق أنشطتها من الشريعة الإسلامية، ومن فقه المعاملات بوجه خاص، وهي لا تتأثر كثيراً باختلاف النظم في البلاد التي تتخذ مقرها فيها أو البيئات التي تنشأ فيها وهذا يقتضي التطابق أو التقارب والتنسيق بينها وفضلاً عن ذلك فإن لابد من التعاون بينها وتشكيل نقاط ارتكاز فيما بينها وهذا التنسيق والتعاون بين إدارات المصارف رهين بالتنسيق بين المعطيات الشرعية والانسجام بين الفتاوى .

هذا، إن كثيراً من الأوساط الرسمية والفردية وجهت الاستغراب بل النقد أحيانا للاختلاف بين المرئيات الشرعية في الموضوع الواحد لدى المصارف الإسلامية، كما حصل للبنك المركزي في بريطانيا والسبب في هذا عدم التنسيق بين الهيئات الشرعية التي ترجع إليها المصارف .

وبالرغم من أن معظم النقد غير وارد لأنه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف العرض للتصورات وما يترتب عليه من اختلاف التكييفات الشرعية والأحكام، فإن التنسيق يزيل جانباً كبيراً من أسباب الاختلاف غير المبررة .لقد تم في العقود الثلاثة الماضية (التي تمثل عمر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) عقد مؤتمرات وندوات كثيرة لتدارس القضايا المشتركة، ووضع أسس العمل المصرفي الإسلامي وقواعده وصيغة وإيجاد بدائل للتطبيقات المصرفية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وطرح حلول للمشكلات العملية، وهو جانب لا تخفى أهميته، لكن النجاح فيه يتوقف على توحيد أو تنسيق منهجية المعالجة، حتى لا يحصل التناقض بين الموقف تجاه تلك التطبيقات، مع ما يحدثه ذلك من بلبلة أو تشكيك في مصداقية عمل الهيئات، كما وقع فعلا في بعض التصريحات لمؤسسات رقابية معروفة .

آليات التنسيق بين الهيئات الشرعية، والمفاضلة بينها :

إن وضع آلية للتنسيق بين الهيئات الشرعية يمكن أن يتم بطرق عديدة ومن الطروحات المحتملة في هذا المجال .

أ- إيجاد هيئة شرعية عليا على مستوى دولي أو قطري وإعطاؤها الدور التنسيقي والصفة الإلزامية لقراراتها وهو ما حصل في السودان .

ب- تبادل الآراء بين الهيئات الشرعية في المنتجات والتطبيقات، لقراراتها وهو ما يتم أحيانا في عمليات التمويل المجمع .

ج- إيجاد معايير شرعية موحدة تصدر عن مجلس دولي معتمد تلتزم بها الهيئات الشرعية وهو ما تم تحقيقه بتكوين المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقيامه بإصدار المعايير الشرعية وهذه الطريقة الأخيرة هي الجديرة بالتعويل وليس هذا من قبيل المبالغة في تقدير أهمية المجلس والمعايير الشرعية الصادرة عنه بل هو ما أثبته الواقع .

- فتجربة إيجاد هيئة رقابة شرعية عليا على مستوى دولي تم تطبيقها عمليا في إطار الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سابقاً وبقيت بضع سنوات وعقدت عدة اجتماعات صدر عنها قرارات محدودة ولم يطل عمر هذه الهيئة لأسباب إجرائية وعوائق تتعلق بالتكفل بأعباء اجتماعاتها .

- ووجود هيئة رقابة شرعية عليا لدولة معينة لا تخفى محدودية الأثر الذي ينشأ عنها، وهو لا يتعدى نطاق تلك الدولة .

- وتبادل الآراء فيما بين الهيئات الشرعية في عمليات التمويل المجمع ليس له كبير جدوى، لأنه إما أن تعتمد الهيئة في مصرف ما الرأي الذي انتهت إليه هيئة مصرف آخر، وإما أن تختلف معها وليس هناك ما يحسم هذا الخلاف للتكافؤ – نظريا – بين الهيئتين .

نو عمر

وعليه، لم يبق إلا وجود مرجعية معتمدة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وإصدارها معايير شرعية في الصيغ والقضايا المصرفية للتسديد والمقاربة بين وجهات النظر التي من المتوقع طرحها .

وفيما يأتي نبذة عن المجلس الشرعي ودورة في إصدار المعايير الشرعية وبيان ماهية المعايير الشرعية وخصائص تلك المعايير وموجبات الثقة بها من خلال عملية إصدارها، وعلاقة تلك المعايير بالمقررات ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي .

نبذة عن المجلس الشرعي :

لقد تم تكوين المجلس الشرعي ضمن الأجهزة العلمية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدلاً عن اللجنة الشرعية التي كان منوطاً بها القيام بالجوانب الشرعية المتعلقة بعمل الهيئة، وأهمها دراسة المعايير المحاسبية واعتمادها من الناحية الشرعية . وبتكوين المجلس الشرعي الذي يبلغ أعضاؤه أضعاف عدد أعضاء اللجنة الشرعية عهد إليه بمهام أخرى أهمها إصدار المعايير الشرعية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من صيغ الاستثمار والتمويل، والنظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن دراسة المعايير المحاسبية التي كانت منوطة باللجنة الشرعية المشار إليها .

وقد روعي في عضوية المجلس تمثيل أكبر قدر ممكن من الهيئات الشرعية للمصارف مع مراعاة التنوع في انتماء أعضائه إلى البلاد التي فيها مصارف إسلامية، وهذا التنوع جانب حيوي في تكوين المجلس، لا سيما إذا مع تكرار هذا التنوع على نحو متغير جزئيا في كل تشكيل من تشكيلات المجلس .

الدور المنوط بالمجلس الشرعي في إصدار المعايير الشرعية :

إن من أهم أهداف تشكيل المجلس الشرعي في إطار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التنسيق بين الهيئات الشرعية وقد نص النظام الأساسي للهيئة على أن أهداف ذلك المجلس :

ابو عمر

" تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات، بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية ".

ويلحظ أن بالرغم من أن إصدار المعايير الشرعية هو أهم المهام المنوط بالمجلس الشرعي فإنه لم يجر النص مباشرة على هذه المهمة في المواد المتعلقة بالمجلس الشرعي من النظام الأساسي للهيئة، ولكن هدف تحقيق التطابق أو التقارب في التصوّرات .. لابد له من آليات، وعلى رأس هذه الآليات إصدار المعايير الشرعية، فالنص على هدف التنسيق يعتبر نصاً على هذه الآلية .

ماهية المعايير الشرعية وطبيعة موضوعاتها :

المعايير الشرعية هي صيغ معتمدة من المجلس الشرعي لبيان الأحكام الشرعية المختارة المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية من تمويل واستثمار وخدمات، وما يتصل بذلك من قضايا كثرت فيها الاتجاهات الفقهية وذلك لترجيح أحدهما للعمل به في المؤسسات .

ويشتمل المعيار الشرعي على التعريف بالموضوع المعّد بشأنه وحكمة التكليفي وأقسامه وأحكامه الأساسية .

وتدور موضوعات المعايير الشرعية – في ضوء ما صدر منها، وما هو قيد الإصدار – في الآتي :

أ- معايير بشأن صيغة الاستثمار والتمويل، وقد صدر بعضها سابقاً باسم المتطلبات الشرعية لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل : المرابحة، والإجارة، والاستصناع .

ب- معايير بشأن بعض العقود المستجدة، مثل :عقود الصيانة، وعقود الامتياز.

أبو عمر

ج- معـــايير بشأن بعد الخدمات المصرفية مثل : بطاقات الائتمان، والحسم الآجل .

د- معايير بشأن قضايا تمثل مبادئ شرعيّة أساسية، مثل : المدين المماطل ، وتحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي .

هـــ معايير بشأن أدوات مساعدة لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل : الضمانات، والمقاصة .

موجبات الثقة بالمعايير الشرعية من خلال عملية إصدارها :

إن موجـــبات الثقة بالمعايير الشرعية متوافرة من خلال مراحل إعدادها وفرض دراستها وتعديلها قبل اعتمادها وإصدارها .

ولا يخـــتلف عملية إصدار المعايير الشرعية عن عملية إصدار المعايير المحاسبـــية من حيث المراحل والإجراءات التي تتم قبل الإصدار .

وهي إجراءات تحقق موجبات الثقة، والفارق الوحيد هو طبيعة المعيار، ومرجعية إصداره إلى المجلس الشرعي .

أبو عمر